جامعة الجلفة

مجلة حقائق

للدراسات النفسية والاجتماعية

العدد (09) الجزء 2

مارس 2018

مجلة علمية دولية محكمة
تصدر عن جامعة الجلفة

DL: 2016-1164
ISSN: 2507-7465

نسخة غير قابلة للطباعة

مجلة حقائــــق

للدراسات النفسية والاجتماعية

مجلة علمية دولية مُحكّمة

تصدر عن جامعة الجلفة

العـدد التاسع

الجزء (02)

مارس 2018

رقم الإيداع القانوني: (DL 2016-1164)

الترقيم الدولي المعياري للدورية: (ISSN 2507-7465)

نسخة غير قابلة للطباعة مجلة حقائق

الرئيس الشرفي: أ.د/ بلقومان برزوق

-مدير جامعة الجلفة-

مدير المجلة - رئيس التحرير- :

د/ غريب حسين

نائب رئيس التحرير:

د/ ضبع مريم

هيئة التحرير:

د/ جلود رشيد

د/ بومانة محمد

د/ بن العربي أمحمد

أ/ حساني رشيد

د/ بن قيدة مسعودة

د/ خويلد أسماء

د/ هرمز جميلة

أ/ بن قسمية موسى الأسعد

د/ ضيف فاطنة

د/ بن الشيخ أسماء

د/ بديرينة الذيب

أ/ تومي بلقاسم

أ/ علة مختار

د/ لحول عامر

أ/ بن جدو فطيمة الزهرة

أ/ زرقط خديجة

مسؤول الإخراج:

حوه الطاهر

رئيس اللجنة العلمية :

د/ برابح محمد الشيخ

اللجنة العلمية :

د/ بوصالحيح حمدان

د/ طلحة المسعود

د/ لباز الطيب

د/ قراش محمد

أ.د/ بوكربوط عز الدين

د/ بوهلال عبد الحليم

د/ بن شريط عبد الرحمان

د/ عبد السلام سعد

د/ بن ملوكة بلخير

د/ بورقدة صغير

د/ بن عمارة مصطفى

د/ الهادي عامر

د/ عايدي جمال

د/ بشيري زين العابدين

د/ طوال عبد العزيز

د/ بن عطية كمال

د/ أخضري عيسى

د/ سحوان عطاء الله

د/ لعيشي سعد

أ.د/ خويلد محمد الأمين

د/ طعبة سعاد

د/ زبيري حسين

براهيمي أم السعود

د/ سفاصن سعيدة

اللجنةالعلمية الوطنية:

أ. د/ بلعربي الطيب جامعة الجزائر-2
أ. د/ زبدي ناصر الدين جامعة الجزائر-2-
د/ زقعار فتحي جامعة الجزائر-2-
أ.د/ عمور عمر جامعة المسيلة
أ.د/ مجاهدي الطاهر جامعة المسيلة
د/ بن لمبارك سمية جامعة باتنة
د/ حمادي فتيحة جامعة قسنطينة -2-
د/ بوفاتح محمد جامعة الأغواط
د/ بن سعد أحمد جامعة الأغواط
د/ بن صغير زكرياء جامعة بسكرة
د/ قوارح محمد جامعة ورقلة
د/ جغلولي يوسف جامعة المسيلة
أ/ بن ردة جمال جامعة الأغواط
أ/ دوارة أحمد جامعة تيارت
أ/ قحقوح عامر جامعة تيارت
د/ بغداد باي عبد القادر - المركز الجامعي غليزان-

اللجنة العلمية الدولية:

أ. د/ تيميس أبوستو ليديس فرنسا
د/ آرسلان علي تركيا
أ.د مدحت الصباحي الإمارات العربية المتحدة
د/ عمار عبد الله الفريحات الأردن
أ. د/ بحري خالد تونس
أ.د/ الأحمدي عبد الصادق فرنسا
د/ بن دانية أحمد السعودية
د/ سهير الصبّاح فلسطين
أ.د. محمد حسين علي السويطي العراق
د/ عبد الله سيد محمد ابنو، المملكة العربية السعودية

دعوة للنشر

تتشرف هيئة تحرير مجلة (حقائق) والتي تصدر عن جامعة الجلفة أن تدعو جميع الأساتذة والباحثين إلى نشر مقالاتهم في المجلة ونخص بالذكر الباحثين في العلوم النفسية والاجتماعية والمهتمين بالبحوث في هذا المجال من التخصصات الأخرى، مع احترام قواعد النشر وإرسالها إلى البريد الالكتروني:

facts_review@yahoo.com

hocine.ghrieb@yahoo.com

قواعد النشـر في المجلـة

- ✓ تنشر مجلة (حقائق) الدراسات الميدانية والأبحاث النظرية في تخصصات العلوم النفسية والاجتماعية والعلوم المرتبطة بها، والمكتوبة باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- ✓ يتواصل الباحث مع المجلة بالبريد الالكتروني الوحيد دون استخدام وسيلة اتصال أخرى.
- ✓ يُبلّغ الباحث في بريده الإلكتروني بقبول المقال أو تعديله أو تأجيله أو رفضه خلال شهرين ابتداءً من أول يوم تُستقبل فيه المقالات من طرف هيئة المجلة.
- ✓ يُستحسن تحرير المقال بانتهاج النسق العالمي في التوثيق (APA) -إشارة إلى المرجع في نهاية الفقرة، مثال (لقب المؤلف، اسمه، سنة. صفحة)، وفي نهاية المقال قائمة المراجع مرتبة أبجديا -
- ✓ يُرفق المقال بملخصين أحدهما بلغة المقال والآخر باللغة الأجنبية وكلمات مفتاحية على أن لا يتجاوز الملخص صفحة واحدة.
- ✓ يُشترط أن يتميز المقال بالأصالة والإسهام العلمي وأن لا يكون المقال منشورا أو مشارك به في مناسبة علمية.
- ✓ أن لا يتجاوز المقال 15 صفحة باحتساب صفحات المراجع والملاحق وأن لا يقل على 10 صفحات.
- ✓ أن يحرر المقال بنوع الخط (Sakkal Majalla) بحجم 16 وهوامش الصفحة (2 سم) يمينا و (1.5 سم) في باقي الجهات الثلاث وبتباعد أسطر يقدر بـ (1.15 سم).
- ✓ يسبق الباحث مقاله بذكر لقبه واسمه ودرجته العلمية والمؤسسة العامل بها، وبريده الالكتروني وملخص بلغة المقال وملخص آخر بلغة أجنبية، كما يتحمل مسؤولية معلوماته الشخصية التي يدلي بها.
- ✓ بالنسبة للدراسات الميدانية في العلوم الاجتماعية يُفضل أن يتناول الباحث العناصر التالية: (إشكالية الدراسة، تساؤلات، فرضيات، حدود الدراسة، المنهج، العينة، أدوات البحث، التقنيات الإحصائية، عرض وتحليل النتائج، خاتمة، مراجع، ملاحق).
- ✓ البحوث المقدمة للنشر بالمجلة تعبر عن رأيها الخاص ولا ترد لأصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل للنشر.

تنبيـه:

- تعبر البحوث والدراسات المنشورة في المجلة عن رأي أصحابها وليس بالضرورة تكون معبرة عن رأي المجلة.
- لا يُسمح بطبع أو نسخ أو إعادة نشر المجلة أو جزء من أبحاثها إلا بإذن خطي من مدير المجلة. وكل مخالفة لذلك يتحمل صاحبها مسؤولية المتابعة القضائية

نسخة غير قابلة للطباعة مجلة حقائق

فهرس المحتويات

عنوان المقال: الصفحة

1-(جدلية الحاجات والطيّات -قراءة في البنى النصية للامية الشنفرى-)

د/ فوازبن زايد عقيل الشمري، جامعة حائل – المملكة العربية السعودية.....12

2- (الخلدونية ومشروعية التسمية: استشكال مصير الموروث الفكري بعد ابن خلدون)

د / عبد الكريم عنيات، جامعة سطيف- 2-.....27

3- (معوقات وصعوبات التنمية السياحية في ولاية جيجل)

د/ عمر يوسكرة، جامعة تيارت وَ أ/ سليمة عبد السلام، جامعة المسيلة.....35

4- (رهانات الجامعة كأداة لترسيخ قيم المواطنة من خلال فلسفة السلم والمصالحة الوطنية)

د/ إدريس عطية، جامعة تبسة.....47

5-(الإدارة العثمانية في الجزائروالقوى الروحية -الطرق الصوفية- بين التوائم والتصادم)

د / سعودي أحمد، جامعة الأغواط.....55

6- (الطالب الجامعي و السلوك المنحرف) -قراءة سوسيو تحليلية-

أ/ خديجة قفاف، جامعة–تبسة-.....66

7- (الشباب واستخداماته لشبكات التواصل الاجتماعي قراءة قيمية ثقافية)

أ/ يحي تقي الدين، جامعة قسنطينة-03 -.....74

8-(النظرية النقدية في علم الاجتماع و تفسيراتها للاتصال الجماهيري)

أ/ صفاح أمال فاطمة الزهراء، جامعة مستغانم.....88

9-(التوازن بين السلطات ودور الأحزاب في إرسائه)

د/ بن يحى بشير، بجامعة -برج بوعريريج-.....92

10-(التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على الأسرة في الريف الجزائري)

د/ نشادي عبد القادر، جامعة المدية.....105

11-(استراتيجية استعمال تكنولـوجيا المعلومات من خلال إبداع المورد البشري في ظل إدارة الجودة للمؤسسة)

أ/ أحمد سواهلية، جامعة الجلفة وَ آدم رحمون وَسعد مقص، جامعة الأغواط 112

12- (إقتراب نظري لمفهوم الاتجاهات)

أ/ دودو نوري نور الدين وَ أ/ زيان بختة، جامعة الجلفة.....124

13- (التوجهات السياسية للنخبة الحاكمة و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري)

أ/ رفيق زاوي، جامعة برج بوعريريج.....132

14- (التحديات المعاصرة لإدارة الموارد البشرية: أي تكلفة؟)

د/ عرقوب محمد، جامعة تيارت وَيوسف خوجة عادل، جامعة بجاية.....137

15- (شروط وقف تنفيذ القرار الإداري في المسائل المستعجلة)

عزالدين بغدادي، جامعة وهران 2 150

16- (مجلة المنار القاهرية 1898 1935-... الصدى والتأثير)

د/ بن جلول هزرشي، جامعة الجلفة.....163

17- (التربية والتعليم في فكر إخوان الصفاء -من خلال رسائلهم-)

أ/ حدة سعيّد، جامعة الجلفة.....168

18- (المسؤولية الاجتماعية لبيئة العمل وتحسين الممارسات الجيدة للأداء المتميز)

علي الطاوس، جامعة البليدة 2.....176

19- (مقاربات في النمو المعرفي للتفكير) -جان بياجه- ليف فيغوتسكي-هنري والون-

د/ جناوي عبد العزيز، جامعة الجلفة.....187

20- (إشكالية تفعيل دور المجتمع المدني في الوطن العربي)

د/ الحاج يوسف مليكة، جامعة الجلفة.....195

21- (التنظير لحقوق الانسان، الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر-محمد اركون-)

د/ سعد بوترعة، جامعة المدية 207

22- (العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث)

أ/ أكحل نفيسة، جامعة الجزائر 2 220

23- (البعد التداولي لظاهرة الاستغناء في النحو العربي)

د/ كرفاوي بن دومة، جامعة الجلفة.....233

24- (مدى مشروعية تنسيب ولد الزنا -في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري-)

د/ عيسى امعيزة وَ شابحة أعمر سعيد، جامعة الجلفة.....247

25- (شبكات التواصل الاجتماعي تعدد الأنواع والاستخدام) -دراسة نظرية -

أ/ بوذينة نعيمة، جامعة الجلفة.....258

26- (خدمات المعلومات)

أ/ نبيلة كوداش، جامعة الجلفة.....270

27- (التداخل النسقي بين الضرورة الجمالية والسياق الخارجي) شعراء الرسول صلى الله عليه وسلم – أنموذجا-

د/ كمال بن عطية وَكريم مبروكي ، جامعة الجلفة.....281

28- (مقاربة آلان توران "Alain Touraine" حول العمل والتنظيمات)

د/ أحمد مداس ، جامعة الجلفة 291

29- (الصحافة المكتوبة وصناعة الرأي العام) -دراسة تحليلية لجريدة الخبر الجزائرية حول سياسة التقشف-

د/ بلمداني سعد، جامعة سعيدة 298

30- (أثر التكوين قبل وأثناء الخدمة على أداء الأستاذ في المؤسسة التعليمية)

أ/ بهناس بوبكر (طالب دكتوراه) وَأ. د. بكاي ميلود جامعة الجلفة.....311

31- (جنوح الأحداث ومسؤولية الحدث في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي)

-اتفاقيات دولية، قانون حماية الطفل 12/15-

هواري صباح (طالبة دكتوراه) وَ د/ فشارعطاء الله، جامعة الجلفة.....324

32- (سياسات اسكانية ام رسم لعشوائيات حضرية -دراسة ميدانية بمدينة سطيف)

أ/ العلوي جميلة، جامعةسطيف 2.....334

33- (الهدف ، العائق - التطبيق التربوي للإبستيمولوجيا الباشلارية-)

د/ محمد بوفاتح، جامعة الاغواط وَ أ/ فطوم حوه جامعة الجلفة.....347

34- (في الفقه السياسي الاسلامي :"خوف الفتنة" أو الاختيار الصعب بين الظلم واللااستقرار)

د/ أحمد زبير، جامعة الجلفة.....355

35- (الآليات غير القضائية لتسوية منازعات تنفيذ الصفقات العمومية)

-دراسة على ضوء المرسوم الرئاسي 15-247 والقانون 08-09-

د/ نوال زروق، جامعةسطيف 2.....370

36- (إدمان المخدرات في الجزائروسبل العلاج)

أ/ دربالي أحمد، جامعة البليدة 2.....383

37- (روح الرِّواية: أو استعادة الكينونة المنسيَّة)

-دراسة في رؤية كونديرا للرِّواية-

أ/ مصطفى سداس، المركزالجامعي تيبازة.....395

38- (الرؤية الاستراتيجية للمنظمات غير الحكومية بين الواقع والمأمول)

-الكشافة الاسلامية الجزائرية أنموذجا -

أ/ رحمون أحمد، جامعة الجلفة.....407

نسخة غير مطبوعة مجلة حقائق

(معوقات وصعوبات التنمية السياحية في ولاية جيجل)

د/ عمر يوسكرة، جامعة تيارت
أ/ سليمة عبد السلام، جامعة المسيلة.

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع معوقات وصعوبات التنمية السياحية في ولاية جيجل، حيث تكمن أهمية هذه الموضوع في الكشف عن مختلف الصعوبات والمعوقات التي تواجهها الولاية في مجال التنمية السياحية.

وقد إخترنا ولاية جيجل من بين ولايات الوطن، وذلك لما تمتلكه هاته الولاية من مقومات سياحية كانت أساس برامج ومشاريع التخطيط السياحي، وتظهر فعالية هاته المشاريع من حيث الخطط إلى تنوعها وإمكانية تنفيذها وتحديد الوقت الملائم لإتمامها، وقد تجسد في هاته الخطط.

وظهر بشكل واضح وبالتحديد فيما يخص الخطط الموجهة للتنمية السياحية في ولاية جيجل كل مبادئ التخطيط الفعال من شمولية ومرونة ودقة وموضوعية، وذلك بهدف النهوض بالقطاع السياحي فعلا في الولاية، إذا ما تم تنفيذ هذه المشاريع لأنها تنوعت ما بين المشاريع الاجتماعية والاقتصادية، السياسية، البيئية لتخدم بذلك الذوق العام والذوق الخاص والسبب الحقيقي في هذا التنوع يرجع إلى اكتساب ولاية جيجل كموقع سياحي به جل المقومات السياحية والترويحية التي تنعكس في طبيعة نشاط المشاريع المخطط لها، فهي تمتلك مقومات طبيعية وتاريخية وثقافية يميزها عن باقي المواقع السياحية الأخرى، لأنه نادرا ما تتجمع كل هذه المقومات في موقع واحد.

لهذا سوف نركز في هذه الدراسة على مختلف الصعوبات والمعوقات التي تواجه التنمية السياحية في ولاية جيجل.

كلمات مفتاحية: التنمية السياحية، المعوقات، ولاية جيجل.

Abstract:

This study deals with the obstacles and difficulties of tourism development in the state of Jijel, where the importance of this subject lies in the disclosure of the various difficulties and obstacles facing the state in the field of tourism development.

We have chosen the state of Jijel from among the states of the homeland, because this state possesses tourism elements that have been the basis of tourist planning programs and projects, and shows the effectiveness of these projects in terms of plans to their diversity and feasibility and to determine the appropriate time to complete them. In terms of plans for tourism development in Jijel State, all the principles of effective planning, comprehensive, flexible, precise and objective, with a view to promoting the tourism sector in the state, have clearly emerged. These projects have been implemented because they varied between social, economic, political and environmental projects to serve This is due to the acquisition of Jijel as a tourist site with most of the tourist and recreational elements that are reflected in the nature of the planned activities. It has natural, historical and cultural elements that distinguish it from other tourist sites. Others, because it rarely gather all these ingredients in one location.In this study we will focus on the various difficulties and obstacles facing tourism development in Jijel.

Keywords: Tourism Development, Obstacles, Jijel State.

1- مقدمة:

لقد تعددت وتنوعت المداخل المفاهمية للسياحة والترويح من حيث هما ظاهرة سوسيو-ثقافية اقتصادية على أنهما عملية انتقال لمدة زمنية معينة يقوم بها عدد كبير من سكان الدول المختلفة فيتركون بذلك محل إقامتهم الدائمة متجهين إلى أماكن أخرى داخل حدود بلدهم (السياحة والترويح المحلي) أو إلى بلدان أخرى (السياحة والترويح الدولي).

فالسياحة بشكل عام هي ذلك النشاط الذي يقوم به الفرد أو مجموعة من الأفراد؛ الذي ينتج عنه انتقالهم من مكان إلى أخر بغرض أداء مهمة معينة أو زيارة مكان معين أو عدة أماكن أو بغرض الترفيه وينتج عن الاطلاع على حضارات وثقافات أخرى وإضافة معلومات ومشاهدات عديدة والالتقاء بشعوب وجنسيات مختلفة.

حيث تتمتع ولاية جيجل بمقومات ومؤهلات سياحية عديدة ومتميزة بتاريخها وحضارتها القديمة وطبيعتها الخلابة، هذه المقومات السياحية وغيرها التي تعتبر أحد أهم عناصر الجذب السياحي لأي دولة، حيث تمنحها نوعا من التفرد والتميز وقد قضت السياحة الجيجلية خاصة فترة عصيبة في ظل الظروف التي مرت بها خلال العشرية السوداء، مما أدي إلي انخفاض كبير في عدد الوافدين والزائرين السياح للولاية.

وبالرغم من توفر كل هذه الإمكانيات والمقومات السياحية والترويحية؛ لأن تكون جيجل موقع سياحي بإمتياز، غير أن هناك جملة من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون النهوض بهذا القطاع.

2- أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال سعي الدولة الجزائرية بصفة عامة وولاية جيجل بصفة خاصة على النهوض بهذا القطاع الحساس وتطويره، وذلك من خلال الحرص على نشر الوعي والتدريب بين فئات هذا المجتمع، والتشجيع على إقامة المشاريع السياحية بمختلف أنواعها وأشكالها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكمن أهمية هذه الدراسة أيضا في إيضاح المفاهيم الأساسية للتنمية السياحية المستدامة، وأهم الصعوبات والمعوقات التي تتواجهها.

3- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة لإبراز أهم ملامح التنمية السياحية المستدامة في وولاية جيجل وترسيخ أهمية السياحة لدى السكان والتأكيد عليها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة، وإسهام السكان بممشاريع صغيرة أو كبيرة وتوفير المن المجتمعي للزوار والوافدين والسياح، كما تهدف هذه الدراسة أيضا لإلقاء مزيد من الضوء على أهم وأبرز الصعوبات والمعوقات التي تواجه التنمية السياحية المستدامة في الولاية.

4- حدود الدراسة: انطلاقا من خصوصية الدراسة الحالية فقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على البحث في الموضوع من خلال مجال جغرافي معين ألا وهو ولاية جيجل؛ من أجل تشخيص وفهم واقع المرافق الترويحية والسياحية، هذه المنطقة التي تقع في الحدود مع ولاية بجاية حيث أجريت الدراسة في فصل الصيف وبالضبط في أواخر شهر جوان2017 إلى غاية أواخر شهر أوت2017.

5- تعرف التنمية السياحية: على أنها " توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ومصادر دخل جديدة".

يوضح هذا التعريف أن التنمية السياحية يجب أن تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية، وبذلك يزيد العرض ويرفع الطلب من قبل السائحين، ويتحقق النجاح هنا من خلال العدالة في التوزيع الجغرافي للمنتجات والخدمات السياحية مما يسمح في زيادة الجذب السياحي، وتنتج بذلك فرص عمل جديدة للأفراد ويرتفع بذلك دخلهم مما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في المناطق السياحية.

- **وتعرف أيضا التنمية السياحية:**" هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها. وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علميا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع".(01)

يبرز هذا التعريف إضافة إلى ما جاء في التعريف السابق، والمتمثل في النهوض بالخدمات السياحية وترقيتها لزيادة الطلب عليها، أن هذه الأهداف تتحقق بدقة وفي أقرب وقت ممكن وبأقل تكلفة، إذا ما كانت الانطلاقة الأولى مبنية على أسس علمية قائمة

على أساس رصد الإمكانيات السياحية والاحتياجات والمتمثلة في التخطيط السياحي للمنطقة المراد تنميتها، ومن هنا فالتخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضروريات التنمية السياحية. وهذا ما يؤكده التعريف الموالي.

- **أيضا تعرف التنمية السياحية :** بأنها " مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي".[02]

وتعبر التنمية المستدامة عن تلك التنمية التي تلبي رغبات واحتياجات الوقت الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال اللاحقة على تلبية رغباتها واحتياجاتها؛ أي هي تنمية تتصف بالإستقرار وعواملها تتصف بالاستمرارية والتواصل، وعلى هذا الأساس فالتنمية المستدامة ترتكز على ثلاث نقاط أساسية وهي:[03]

- **الاستدامة الاقتصادية**، والتي تتمثل في النمو الذاتي الذي يعتمد على مبادئ توازن الاقتصاد الكلي، إلى جانب الاعتماد على قواعد الاستثمار بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من التطور والنمو.

- **الاستدامة البيئية**، والتي تتمثل في محاربة التلوث والمحافظة على الموارد غير المتجددة، كما تعمل نقل رأس المال الطبيعي للأجيال المقبلة.

- **الاستدامة الاجتماعية**، والتي تتمثل في محاربة الفقر والتفكك الاجتماعية، بالإضافة إلى القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

وعليه فالتنمية الاجتماعية تمثل:" مختلف البرامج التي تسعى إلى تحقيق الزيادة المستقرة والمتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد إنتاجية القطاع السياحي"[04]وعليه فالتنمية السياحية الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها، لإشباع حاجات ورغبات السياح من أجل النهوض بالصناعة السياحية وترقيتها، وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علميا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع.

فالتخطيط السياحي أصبح ضرورة من ضرورات التنمية السياحية لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية ولتنمية مختلف القطاعات الأخرى المرتبطة بقطاع السياحة، فالتنمية السياحية هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية المتعددة الأقطاب، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية. فالمدن السياحية التي استهدفت من خلال مخططات التنمية السياحية عرفت تنمية اقتصادية واجتماعية وتدعيم البنى التحتية، ومن أمثلتها ولاية جيجل التي سطرت لها العديد من المشاريع السياحية، وما ارتبط بها من مشاريع تنموية أخرى أهمها شق الطرق والأنفاق لتسهيل عملية التنقل إلى هذه المنطقة وترويج إنتاجها السياحي.

6- مفهوم السياحة المستدامة: تبنت المنظمة العالمية للسياحة قواعد الاستدامة في السياحة، وبلورت أسس التنمية المستدامة في مجالات التخطيط السياحي ودراسات التنمية، ولكي تسهم السياحة المستدامة في خطط التنوع البيولوجي وكل المقومات المتاحة للسياحة للاستغلال الأمثل لجميع الموارد السياحية دون المساس بالجانب البيئي والثقافي، من أجل تعظيم الفوائد وذلك بشكل مستمر ومتواصل، وفيمايلي ندرج أهم التعاريف للسياحة المستدامة:

- **السياحة المستدامة:** "هي تلك التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة، بالإضافة إلى حماية وتوفير الفرص للمستقبل".[05]فهي بذلك القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة.

- **السياحة المستدامة كما يعرفها عبد الوهاب صلاح الدين:** بأنها " تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة ومخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم من الدولة تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية أو ايهما".[06]

- **السياحة المستدامة في تعريف الاتحاد الأوربي للبيئة والمنتزهات القومية سنة 1993:**على أنها" نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية".[07]

- **السياحة المستدامة:** على أنها " التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات المضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرار العمليات الايكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية".[08]

- **السياحة المستدامة حسب f.vellaas:** السياحة المستدامة تنصرف إلى التنمية السياحية على تحث معا فكرة تواصل وخلود الموارد الطبيعية(الماء، الهواء، التربة، والتنوع البيولوجي)، والهياكل الاجتماعية والبشرية.[09]

فالسياحة المستدامة هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفير الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها وعليه فالسياحة المستدامة هي كل نشاط يهدف إلى تلبية احتياجات السياح وترويج الصناعة السياحية القائمة على أساس الخطط التنموية المتكاملة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخلة دولة أو إقليم من دولة تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية، إضافة إلى توفير فرص للتخطيط والتنمية السياحية في المستقبل، من خلال ترشيد وعقلانية استغلال الموارد الطبيعية وغير الطبيعية وتحقيق الرقي والازدهار في قطاع السياحة بشكل خاص وباقي القطاعات الحيوية الأخرى على اعتبار أن التنمية السياحية هي جزء من التنمية الشاملة، كل ذلك مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الايكولوجية ومقومات الحياة الأساسية. وميدان الدراسة بولاية جيجل من المناطق السياحية التي استفادة من مشاريع التنمية السياحية المستدامة من خلال برمجة مشاريع ترويحية وسياحية لا تخلق أضرار ولا تقلل من القيمة السياحية للمواد الطبيعية في المنطقة.

7- عناصر ومكونات التنمية السياحية: تتمثل عناصر ومكونات التنمية السياحية فيمايلي:

- وسائل النقل بمختلف أنواعها (البرية، الجوية، البحرية).
- خدمات البنية التحتية بمختلف أنواعها مثل: (المياه، الكهرباء والغاز، وسائل الإتصال، الطرق، الصرف الصحي...).[10]
- المرافق الإقامية بمختلف أنواعها مثل:(الفنادق، النزل، بيوت الشباب، الشقق...).
- عناصر الجذب السياحي، والتي تتمثل في العناصر الطبيعية مثل أشكال السطح والمناخ والحياة والغابات وعناصر من صنع الإنسان ممثل المنتزهات والمتاحف والمواقع الأثرية والتاريخية.
- التسهيلات بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية،[11] بالإضافة إلى توفر عامل الأمن السياحي.

8- أهداف التنمية السياحية: والتي تتمثل في الأهداف الاجتماعية، والأهداف الاقتصادية والبيئية والثقافية وهي كمايلي:[12]

8-1- الأهداف الاجتماعية: حيث تتمثل في توفير التسهيلات اللازمة للترفيه والترويح للسكان المحليين بالإضافة إلى حماية وإشباع مختلف الرغبات الاجتماعية للأفراد والجماعات لهاته المناطق والمواقع السياحية.

8-2- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل هذه الأهداف في تحقيق التنمية الإقليمية والتوازن بين مختلف المناطق خصوصا إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية، بالإضافة توفير خدمات البنى التحتية وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وزيادة مستوى الدخل.

8-3- الأهداف البيئية: والتي تتمثل بالدرجة الأولى في المحافظة عليها ومنع تدهورها، وذلك بسن مختلف القوانين والإجراءات المشددة لحمياتها.

8-4- الأهداف الثقافية: والتي تتمثل في إحياء التراث الثقافي ونشر الثقافات، وزيادة التواصل بين مختلف الشعوب.

9- الصعوبات والمعوقات في تطوير المواقع السياحية في جيجل:

تتمتع جيجل بميزة تنافسية في مجال السياحة بحكم الموقع الاستراتيجي، وتنوع مقومات الجذب السياحي فيها، إلا أن هناك عدد من المعوقات التي تقف عقبة أمام تطوير المواقع السياحية، وتعتبر هذه المعوقات من المواضيع الهامة التي بدا العديد من الباحثين دراستها، بسبب أهمية القطاع السياحي، واعتباره من القطاعات الحيوية الهامة خاصة أن جيجل من المناطق المصنفة عالميا، ومع

ذلك لا نستطيع القول بأن السياحة وحدها هي الحل الأمثل للتخلص من المشكلات الاقتصادية،ولكنها تعد عامل مهم إن أحسن استخدامها كأداة لسياسة اقتصادية جديدة تقوم على أساس تعبئة الموارد المتاحة، وإدارتها إدارة علمية سليمة.

إن تحديد معوقات تطوير المواقع السياحية يكتنفها شيء من الغموض، لأن السياحة لا تظهر مؤهلاتها كلها للعيان فبعضها مادي يرتبط بالتكنولوجيا والاقتصاد والصناعة ووسائل المواصلات والاتصال، وهذه كلها خاضعة للقياس الكمي وللمقارنة بين مستوياتها المتباينة في أقطار العالم، لكن بعضا آخر من المقومات والمؤهلات السياحية تصعب ملاحظته وقياسه بالعين المجردة، لارتباطه بمجموعة من القيم والمعايير والنزاعات الفكرية التي يتعذر وضعها في الميزان الإحصائي، أو مقارنتها على أساس التقويم الكمي، أو تصنيفها إلى مستويات رفيعة أو متواضعة، مع أن القيم والايدولوجيا تعمل من وراء الستار وتؤثر في مواقع السياحة، إلا أنها لا تدخل في البانوراما الرقمية للسياحة العالمية. وبشكل عام المعوقات التي تعترض عملية تطوير المواقع السياحية في جيجل، كثيرة متنوعة الجوانب ومتشعبة، وتشمل كافة الفعاليات السياحية، من فنادق إقامية ومطاعم، وقد آن الأوان لدق ناقوس الخطر، لأن انتشار وتوسع هذه المعوقات أكثر وأكثر، من شأنه القضاء على مستقبل السياحة، وتنقسم المعوقات التي تؤثر سلبا على تطوير المواقع السياحية في جيجل إلى ثلاث مجموعات رئيسة كما تتضح بالمخطط التوضيحي في المخطط رقم(01).

المخطط رقم(01): يوضح معوقات تطوير المواقع السياحية في الجزائر.

المصدر: من إعداد الباحث.

إن عدم إعطاء القطاع السياحي كقطاع حيوي ما يستحقه من أولويات، وعدم وجود قاعدة بيانات وطنية تضم كافة المواقع السياحية في الجزائر، على الرغم من الحديث المستمر عن أهمية السياحة كقطاع اقتصادي رائد، وتركيز السيد وزير السياحة صراحة في العديد من الخطابات الرسمية الموجهة للحكومة، إلا أن السياحة ما زالت في الحقيقة قطاع غير هام من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لوجود العديد من صانعي القرار غير مؤمنين بها من ناحية، ولعدم اعتبارها قطاع إنتاجي حتى الآن من ناحية أخرى، الأمر الذي يعززه كثير من رجال الأعمال والمستثمرين؛ لا ينظر إلى وزارة السياحة على أنها وزارة هامة، ولا يصرف لها من الموازنة العامة من التخصصات ما يمكنها مباشرة من تطوير المواقع السياحية، وتنويع العرض السياحي المقدم وعقد المؤتمرات الدولية، والقيام بالتدريب السياحي المتخصص، ولا تمتلك القدرة على القيام بالمشروعات الرائدة في المواقع السياحية الجديدة كمثال حي أمام المستثمرين، لتشجيعهم بالقيام بالمشروعات السياحية والاستثمار.

تواجه السياحة وتنمية المرافق الترويحية والسياحية في مناطق التوسع السياحي في ولاية جيجل العديد من الصعوبات والعراقيل التي تشكل حجرة عثرة أمام تنمية وتطوير مناطق التوسع السياحي، وعليه يمكن أن نلخص أهم الصعوبات والعراقيل في الولاية إلى:

- من بين أهم المعوقات والصعوبات الطبيعة، والمتمثلة بالدرجة الأولى في الطابع الجبلي الذي يغلب على المنطقة، حيث يمثل ما نسبته 80% من إجمالي مساحة الولاية، والتي تحول دون تنفيذ المشاريع السياحية والترويحية المخطط لها في المنطقة وذلك لصعوبة تهيئة هذه المناطق وإعمارها، بالإضافة إلى ذلك فإن أغلبية المساحات المتبقية عبارة عن غابات ومحميات طبيعية.
- تراجع الاستثمار السياحي في ولاية جيجل كنتيجة مباشرة للانتشار ظاهرة الإرهاب في الفترة الأخيرة في البلاد، وتموقع الإرهابين في المناطق الجبلية وانعدام الأمن والسلامة في ولاية جيجل بصفة خاصة أثر سلبا على الجذب السياحي الذي كان يميز المنطقة بالمقارنة مع باقي المناطق السياحية الأخرى ي الجزائر.
- ضعف تأهيل وتدريب اليد العاملة المؤهلة في القطاع الخدماتية بصفة عامة وفي القطاع السياحي بصفة خاصة.
- توجد أيضا هناك صعوبات ومعوقات هيكلية، تمثلت في افتقار المناطق السياحية في ولاية جيجل إلى البنى التحية اللازمة كطرق المواصلات وإمدادات الطاقة، الصرف الصحي، الخدمات الصحية...كما تفتقر الولاية إلى البنى الفوقية كالخدمات السياحية التي تتناسب مع الوافدين على المنطقة كالمرافق الترويحية والترفيهية، هذه الأخيرة التي تفتقر إلى الأمن وسلامة السائح.
- تفتقر ولاية جيجل إلى أسلوب التخطيط الشامل في تنمية الولاية، بالإضافة إلى عدم وجود حصر شامل وكامل للإمكانيات والمقومات التي تمتلكها المنطقة للاستغلالها في هذا القطاع بشكل صحيح يتماشى وطابع المنطقة، وذلك بوضع خطة أولية لتنمية وتطوير مناطق التوسع السياحي في الولاية.
- انتشار التلوث في بعض المناطق، مما يؤدي إلى تشويه الوجه الجمالي والطبيعي للمنطقة.
- صعوبات ومعوقات تتعلق بالتمويل، فضعف تمويل المشاريع السياحية والترويحية أدى بالضرورة إلى عدم القدرة على تنفيذ خطط التنمية السياحية في مناطق التوسع السياحي لولاية جيجل، وهذا لمحدودية الموارد المالية المرصودة لتطوير وتنمية القطاع السياحي.

1-8- صعوبات ومعوقات متعلقة بالعقار السياحي:

إن مختلف الصعوبات والعراقيل التي تواجه المستثمرين سواء المحلين أو الجانب هو مشكلة العقار السياحي وذلك لتعقد صعوبات إجراءات الحصول على مثل هذه العقارات من جهة ومن جهة اخرى ارتفاع أسعارها حيث أن العقار في الجزائر يتم تصنيفه إلى عقارات خاصة بالجانب السكن والتي تضم الشقق والمنازل وعقارات خاصة بالمجالات التجارية والتي تضم الحلات

والمراكز التجارية، وعقارات خاصة بالزراعة والفلاحة، وهناك عقارات خاصة بالإدارات العمومية بالإضافة إلى العقارات الصناعية؛ ومن أهم هذه العراقيل مايلي:[13]

أ- تحويل جزء من الراضي المخصصة لمناطق التوسع السياحي في الولاية بصفة عامة وميدان الدراسة بصفة خاصة بطرق غير قانونية وتحويلها لغرض البناء، وبذلك تعطيل العديد من المشاريع السياحية والترويحية التنموية في المنطقة.

ب- صعوبة الإجراءات للاستفادة من العقار السياحي أمام الهيئات الوصية بكل مستوياتها.

ت- عدم وجود إجراءات وقوانين ردعية صارمة وفعلية خاصة بحماية مناطق التوسع السياحي في البلاد بصفة عامة وفي الولاية بصفة خاصة.

ث- عدم وجود هيئات وآليات متخصصة في تسيير العقار السياحي في البلاد.

ج- غياب الرقابة وتقهقر في مساحات مناطق التوسع السياحي.

ح- انتشار البناءات الفوضوية والشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي.

2-8-صعوبات ومعوقات متعلقة بالإدارة والتسيير:

لقد سعت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة إلى تشجيع الاستثمار السياحي في البلاد، حيث خصصت العديد من الامتيازات بهدف جلب الجانب إلى الاستثمار في هذا القطاع وكذا المستثمر المحلي، غير أن المستثمر يواجه العديد من العراقيل والصعوبات في مقترحاته الاستثمارية، وهذه المعوقات نذكر منها:[14]

أ- انتشار البيروقراطية وكثرة الاجراءات الإدارية، بالرغم من سعي الدولة إلى تخصيص العديد من التسهيلات للمستثمر غير ان واقع الاجراءات والقوانين المعمول بها في الجزائر والتي تعيق المستثمر من خلال المراحل التي يمر بها مشروعه والتي تصل إلى 14 مرحلة قبل الوصول إلى انشاء مؤسسته، في حين نجد أنه في البلاد المجاورة كتونس والمغرب مثلا يمر المشروع ما بين 05إلى 09 مراحل إدارية فقط، فالبطء في العمل الإداري وتعدد القوانين وتغيرها تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وتراجع المستثمر عن استثماراته.

ب- ضعف أداء البلديات في تحقيق التنمية المحلية، وذلك لأن البلدية تلعب دورا هاما في النهوض بالقطاع السياحي والترويحي في المنطقة، وذلك بعد توفير الموارد المالية من أجل إعداد برامجها التنموية، وعليه فإن أداء ودور الجماعات المحلية في جيجل اتجاه التنمية وتطوير المرافق الترويحية والسياحية الموجودة والمنعدمة ما يزال ضعيفا جدا، وهذا راجع إلى معدم اهتمامها بمدى دور تطوير المرافق الترويحية والسياحية بالرغم من توفر الامكانيات السياحية في المنطقة ويرجع السب الأساسي في هذا حسب المسؤولين في ميدان الدراسة:[15]

- تعتبر البنية التحتية في الولاية بصفة عامة، ومدى توافرها ودرجة جودتها في تلبية الاحتياجات والخدمات العامة للأفراد الوافدين على المنطقة من فنادق وشقق ومطاعم ومقاهي وأسواق ومرافق الترفيه والترويح بالإضافة إلى الطرق ووسائل النقل والخدمات العامة والصحية منها والصرف الصحي والمياه وغيرها. فضعف هذه الهياكل وتدني مستوى الخدمات بها وفي توزيعها وافتقارها إلى الكفاءة اللازمة في عملها وفي تقديم الخدمات، أدى بالضرورة إلى التراجع الكبير في القطاع السياحي في المنطقة.
- عدم توفر وتدني وسائل النقل في المنطقة، بالإضافة إلى عدم توفر أماكن لركن السيارات الخاصة بالوافدين.

3-8- صعوبات ومعوقات متعلقة بالاستقرار الأمني:

تعتبر المعوقات الأمنية من بين المعوقات الكثر تأثير في تعطيل عجلة التنمية السياحية في الجزائر بصفة عامة وبصفة خاصة في ولاية جيجل، والتي مست بالدرجة الأولى قطاع السياحة، التي عرفت في المرحلة 1991و2000 تدهورا كبيرا نتيجة الوضعية الأمنية، التي كانت تعيشها الجزائر في هذه الفترة وبالأخص ولاية جيجل، حيث أدت إلى تراجع عدد السواح وتعطل عجلة التنمية السياحية في جميع المجالات، نظرا لغياب عنصر الأمن والاستقرار بمفهومه الشامل في الجزائر، ولأن السائح يبحث دائما عن الأمن والأمان في أي مكان خال من الجرائم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يبحث عن مكان خال من حوادث السرقة، المشاكل الصحية، آمن

في تنقلاته...فعدم توفر الأمن والاستقرار والطمأنينة في أي بلد يؤدي حتما إلى تعطيل عجلة التنمية الاقتصادية والسياحية والاجتماعية.

لذا فإن الأمن السياحي هو ذلك الحجم من الأمن الذي يمكن أن يوفر السكينة والطمأنينة والاستقرار لتمكين السائح من الحركة والعبور والتجوال للتمتع بحسن الطبيعة وجمال المكان في أي وقت وزمان بدون أن يكون هناك أية منغصات أو تذمرات تجعل من سياحة السائح او الزائر عذابا ينتابه كالموج هنا وهناك، ومن هذا المنطلق فان الأمن السياحي له أهمية بالغة الأثر على الاقتصاد والتنمية السياحية،[16] فإن لم يتوفر ذلك الحجم من الأمن فإن التأثير سيظهر واضحا وجليا على الدولة، هذه الأخير مرتبطة ارتباطا وثيقا وقويا بالاستقرار والأمن في البلاد.

4-8- معوقات متعلقة بالجانب الاقتصادي:

تعد المرافق الترويحية والسياحية بمختلف أنواعها وأشكالها من النشاطات الاقتصادية الحساسة، فهي تتأثر بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بشكل واضح وجلي في أسعار السوق السياحية في ولاية جيجل وفي بعض الأحيان تؤدي إلى إعاقة عجلة التنمية السياحية في بعض المناطق.

فارتفاع أسعار المبيت والتفرقة في الأسعار بين الزوار والوافدين على المنطقة، وسوء الخدمات المقدمة في بعض المرافق الخدماتية، أدى إلى عزوف وتراجع في الحركة السياحية في الولاية، كما أن عدم وجود نظافة في بعض الفنادق والمرافق وافتقار العديد من المزارات السياحية والأثرية للمرشدين السياحيين،[17] بالإضافة الازدحام داخل هذه المزارات وكثرة الباعة المتجولين داخلها كمغارة الباز في زيامة منصورية وغيرها تجعلها لا تفي بالغرض المرجو منها وهو الراحة والاستجمام والترويح عن النفس.

كما أن أسعار السلع والنقل تؤثر سلبا على السياحة في ولاية جيجل وبالأخص في ميدان الدراسة فموسمية السياحة فيها تؤدي إلى التهاب الأسعار السياحية، مما يجعل منها أسعار غير منطقية وغير متوافقة تماما مع الأسعار السياحية، مثلا أن سعر المبيت لليلة الواحة يفوق 7000دج، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تدني وانعدام الفعليات التنظيمية للنشاطات الترويحية والترفيهية في المنطقة ما يزال ضعيف جدا ومنعدما في بغض الأوقات، بالإضافة إلى عدم توفر المحلات والأسواق التجارية بمختلف أنواعها التي تلبي احتياجات الزائر والوافد على المنطقة، مما انعكس سلبا على منطقة الدراسة وتعطلت بذلك عجلة التنمية بها في مختلف المجالات.

5-8- صعوبات ومعوقات متعلقة بالجانب الاجتماعي والنفسي:

السياحة عبارة عن صناعة تدر الأرباح الطائلة، إذا ما كانت موجهة بخطط واستراتيجيات تتوافق ومعايير ونظم اجتماعية تستمد هذه المعايير والقيم والنظم والمقومات من البيئة الاجتماعية المعنية بهذا النشاط الاقتصادي في جوهره، حتى يحدث لا تنافر والتباعد واللاتوافق بين هذه المشاريع والخطط والاستراتيجيات والبيئة الاجتماعية ذات الطابع السياحي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لابد من أن يراعى السائح بتوفير كل سبل الراحة والخدمات التي تلبي احتياجاته.[18]

ولأنها ديناميكا اجتماعية قائمة بين بيئة اجتماعية سياحية وسائح، يتحكم فيها تفاعل السائح بالدرجة الأولى باعتباره كمستهلك مع السكان المحليين، وكديناميكا أساسية لتلبية احتياجاته، وهذا التفاعل بين السائح والسكان المحليين يولد احتكاكا مباشرا، لذا فإننا نجد أن مستوى الوعي الاجتماعي والمستوى الثقافي يحددان أسلوب هذا التفاعل والاحتكاك الذي بدوره يؤدي إلى عملية الجذب السياحي أو عدمه.

وبما أن ولاية جيجل تعتبر من الولايات الوطنية التي تتميز بالانغلاق في الكثير من المناطق، وهذا بسبب تخوفهم الكبير من هذا الاحتكاك والتفاعل مع الوافدين عليهم (انغلاق اجتماعي) خشية من المساس ببعض عاداتهم وتقاليدهم وهذا ما يجعلهم ينفرون من أي تفاعل واحتكاك مع السائحين.

وهذا الانغلاق الاجتماعي الذي يفرضه سكان ولاية جيجل هو السبب الواضح والجلي لعدم تطور وانفتاح السياحة في المنطقة، فالمجتمعات المنغلقة لا تتغير وللتغير الاجتماعي عوامل وابعاد أهمها العوامل الثقافية والنفسية وبالتالي هي في ولاية جيجل أصبحت

من المعوقات. فالفرد الجيجلي يرفض الجديد ويرفض الأخر ويتمنع عن التأثر به وعلاقته به سطحية تنتهي به بمجرد تقديم خدمة مقابل أجر.

وهذا ما ينعكس سلبا على أسلوب هذا التعامل بينهم ويزيد من حدة التنافر والتباعد بين الطرفين، أو ما قد يصدر عن بعض الأفراد الذين هم على احتكاك مباشر مع الزوار والوافدين على المنطقة كالباعة وعمال المطاعم والفنادق وغيرهم من مضايقات أو بعض التصرفات التي تمس بمشاعر هؤلاء الوافدين والسواح، وتخلف لديهم انطباعات سيئة وبعض الآثار النفسية والمعنوية المؤذية، وكمثال على ذلك عند الذهاب لشراء فواكه من عند بائع الخضار نجد أن البائع يبيع لأبناء المنطقة بسعر مختلف عن المؤشر المكتوب في اللافتة، أو عند الذهاب عند بائع المواد الغذائية فإنه يبيع لأبناء المنطقة أولا على السائح وذلك بتجاهله...

8-6- صعوبات ومعوقات متعلقة بالجانب الخدماتي:

تعتبر الخدمات السياحية والترويحية التي تقدم على مستوى المرافق الترويحية والسياحية هي المحرك الأساسي للنشاط السياحي وبذلك تشكل خدمات البنى التحتية ومدى توافها وجودتها في تلبية احتياجات السكان المحليين والوافدين على المنطقة،[19] فنقص البنى الأساسية اللازمة لإرساء وتطوير وتنمية قطاع سياحي ترويحي ناجح وفعال كتوفير الفنادق والمطاعم وطرق المواصلات ووسائل النقل والصرف الصحي والمستشفيات والاستقرار والأمن...وغيرها؛ مما يجعل من استيفاء المعايير التي يحتاج إليها السياح أمرا صعبا. فكل هذه الامكانيات متكاملة تعتبر قاعدة أساسية لهيكلة نشاط اقتصادي سياحي.[20]

والملاحظ على ولاية جيجل افتقارها لأغلبية هذه البنى وإن وجدة فهي ضعيفة وغير كافية لا تلبي الكم الهائل من الزوار والوافدين على المنطقة في فصل الصيف.

فنقص الكبير في الاستثمارات والمشاريع الخدماتية وخصوصا المشاريع المتعلقة بالسياحة، ينظر إليها على أنها مشاريع ونشاطات محفوف بالمخاطر، لذلك فعلى الرغم من توفر كل المقومات والمؤهلات الطبيعية السياحية في الولاية بصفة عامة وميدان الدراسة بصفة خاصة، فإنه من الصعب على الجماعات المحلية أن تحصل الموارد المالية اللازمة لتمويل مثل هذه المشاريع حتى وإن نجحت في التعامل مع المشاكل التي تعترضها في تتلك الخطط والاستراتيجيات.[21]

وكمثال على ذلك نلاحظ أن أحسن الشواطئ في ولاية جيجل نجد مثلا شاطئ العوانة الأكثر جلبا للزوار، هذا الأخير الذي يفتقر إلى أدنى الخدمات كالمطاعم والمقاهي ودورات المياه والمحلات التجارية وغيرها حيث تقطع مسافات طويلة لاقتناء أبسط الأشياء، غير أنه تتوفر على هذه الشواطئ سيارات لبيع بعض المواد الاستهلاكية، هذه السيارات التي تفتقر إلى المبردات لحفظ الأطعمة والمشروبات وغيرها، بالإضافة إلى عدم توفر شروط النظافة وارتفاع أسعارها.

8-7- صعوبات ومعوقات متعلقة بالبيئة:

البيئية السياحة أو السياحة البيئة يعتبر هذا النوع من السياحة هاما جدا للدول النامية والسائرة في طريق النمو، لكونه يمثل مصدرا للدخل، إضافة الى دوره في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة السياحة البيئية لدي المجتمع المحلي. فالسياحة البيئية هي عبارة عن تنقل الأفراد إلى المناطق الطبيعية التي ما تزال على طبيعتها والتي لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي الى الخلل، بغية التمتع والاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية، فأسلوب الحياة اليومية الذي يؤدي إلى الإرهاق والملل يحتم على الفرد أن يخرج إلى أماكن بعيدة عن الفوضى والضجيج، وعليه يمكننا القول بأن السياحة البيئية بأنها ذلك النوع من السياحة الذي يترك أقل تأثير ممكن على البيئة ويساعد على دعم السكان المحليين والسواح وكذلك الحفاظ على الحياة البرية والميول الطبيعية وذلك في كافة الأنشطة والمنشآت التي تعتمد بدورها على استخدام المواد الطبيعية في كل مناحي الحياة فيها بداية من الإنشاء وحتى الاستخدام اليومي.[22]

وولاية جيجل تعتبر من أهم المناطق في الجزائر التي تتوفر على امكانيات ومقومات طبيعية، تجعلها في مصاف المناطق السياحية بامتياز غير أن كل هذه الامكانيات المتاحة في المنطقة، لاتزال السياحة البيئية ضعيف وغير مستغلة، وهذا يرجع إلى:

- انخفاض مستوى المعيشة لدى سكان ولاية جيجل.
- نقص الإمكانيات المادية المتاحة لفائدة الجماعات المحلية في الولاية في الوقت الذي تتوافد إليها أنماط مختلفة من السائحين بعاداتهم الاستهلاكية وقدراتهم المالية.
- صعوبة استغلال كل الامكانيات الطبيعية المتاحة في ميدان الدراسة ، وهذا لصعوبة البيئة الطبيعية، حيث تعرف ولاية جيجل على أنها ولاية جبلية متضرسة بالدرجة الأولى، ولذلك نجد أن ميدان الدراسة يبدأ في الارتفاع كلما اتجهنا جنوبا ويبدأ معه الانحدار في الارتفاع أيضا، فدراسة الانحدارات في منطقة الدراسة بمعرفة مدى صلاحية الأرض للبناء وشق الطرق... حيث أيضا يحتاج إلى إبراز التكاليف المالية الخاصة بالتهيئة.
- عدم وجود برامج وخطط واستراتيجيات تتلاءم وطبيعة المنطقة.
- وجود بعض الصعوبات في استغلال أغلب المناطق في ميدان الدراسة بسبب وجود المحميات الطبيعية والبحرية فيها الأمر الذي جعل السلطات المخولة لها اتخاذ إجراءات منع أو خرق أو تجاوزات في الاستغلال لكي تحترم الوحدات الأيكولوجية والجيومورفولوجية أو الجمالية لهذه المناطق، وهي المناطق التي يسمح بزيارتها بشروط لأهداف ترفيهية أو تربوية أو ثقافية. كالمغارات الموجودة ببلدية زيامة منصورية والمحمية الطبيعية الموجودة في العوانة.

8- 8- صعوبات ومعوقات متعلقة بالموارد البشرية:

إن نقص الدراية الفنية والتخطيط والاستراتيجيات والخطط في تنظيم وتطوير القطاع السياحي في ولاية جيجل بصفة عامة وبصفة خاصة في حقل ميدان الدراسة، نظرا لعدم توفر في الكثير من الحالات المعرفة والإطارات المتخصصة والمؤهلة على اعتبار أن السياحة والترويح بمفهومهم الحديث لايزال صناعة جديدة في الكثير من دول العالم الثالث، ونشاط غير مألوف بالنسبة للعديد من البلدان، ولهذا نجد الجزائر من بين هذه البلدان التي تعاني هذا النوع من المعوقات والمشاكل، والتي أخرت عجلة التنمية السياحية. وبالرغم من هذه المشاكل والمعوقات لا توجد هناك جهود جادة من قبل الحكومة لحل مثل هذه الصعوبات والعراقيل في اقتراح برامج واستراتيجيات لتنمية الموارد البشرية في مجال القطاع السياحي.[23]

وولاية جيجل بصفة عامة ينقصها المبادئ الأساسية والاستراتيجية الفعالة لتنمية وتحقيق أكبر قدر ممكن من رضى الزوار والوافدين على المنطقة، بغية تحقيق التميز في هذا القطاع بتأهيل وتدريب اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة والتي تمثل العنصر الأهم والفعال في هذا القطاع.

وفي ميدان الدراسة يبدوا لنا جليا ميدى عدم فعالية ودور المورد البشري في الهياكل والمرافق الترويحية والسياحية المتوفرة من خلال مستوى الخدمات المقدمة من جهة، ومن جهة أخرى من خلال مستوى تدريب هذا المورد البشري المتخصص كالأيدي العاملة الماهرة في مجال التخصص التي تبحث عن التميز لتقديم أفضل وأحسن الخدمات للوافدين والزوار على المنطقة. بالإضافة إلى عدم تطوير في تقديم الخدمات السياحية والترويحية والفندقية، من خلال تدريب الكوادر الفنية العاملة في هذا القطاع، لأن عملية التدريب من أساسيات الإدارات السياحية والترويحية الحديثة، سواء للعاملين الجدد لاكتسابهم المهارات اللازمة،[24] أو العاملين القدماء في هذه القطاعات والذين هم بحاجة ماسة لعملية التدريب والتكوين بهدف اكتسابهم المهارات الفنية الحديثة في مجال عملهم.

8- 9- صعوبات ومعوقات متعلقة بالجانب الثقافي:[25]

يعد الوعي بالتبادل والاحتكاك الثقافي أحد أهم التأثيرات الإيجابية للسياحة، حيث يعمل على تنمية التفاهم بين الأفراد والمجتمعات، بحيث أصبح فرصة متاحة لتبادل واستعارة المعرفة والأفكار الثقافية لدى هذه المجتمعات، كما يتعرف الأفراد على عادات وسلوكيات الزائرين الوافدين على المنطقة، وبذلك تتقارب المسافات الاجتماعية بينهم، ما يعمل بدوره على دعم التراث الإنساني واتساع الحلقة الحضارية على مستوى الوطني ككل، فلم تعد السياحة إشباعا للفضول وحسب وإنما تعمل على اكتساب الاحترام والتعاون المتبادل وتبادل المعارف والقيم الثقافية.

ويعد اهمال الموروث والانتشار الثقافي من بين أهم المعوقات التي تعاني منها ولاية جيجل، بالإضافة إلى نقص الجمعيات الثقافية وان وجدت فبرامجها ضعيفة لا تحقق الأهداف المنتظرة من هذا النوع من الجمعيات وهو التعريف بالتراث والاهتمام به، فالسياحة بمختلف أنواعها تؤدي إلى الاهتمام بالقيم الجمالية والمعالم الفنية، المتاحة في ولاية جيجل، وذلك من خلال الفنون والمهارات والتقاليد والعادات الخاصة بكل منطقة من مناطق الولاية كالرقص الشعبي، الاحتفالات الموسمية: (عيد السمك، عيد الفرولة، افتتاح موسم الاصطياف...)، والأعياد والمناسبات الدينية، الأنشطة التي تجذب السياح والوافدين على المنطقة لمشاهدة ذلك، حيث ينتقل التراث الاجتماعي والثقافي الذي يرثه أفراد المجتمع الجلجلي عن الأجيال السابقة.

9- خلاصة:

تتوفر بولاية جيجل كل أنواع المقومات السياحية، إلا أن عدم الاهتمام بها خلال مسارها التنموي حال دون الاستفادة منها والتعرف على مكنوناتها محليا ودوليا. فبالإضافة إلى تنوع التضاريس في الشريط الساحلي من غابات وسهول وجبال وأودية وشواطئ وجزر وشبه الجزر...إلخ، وما تزخر به كل منطقة من معالم سياحية متنوعة، فميدان الدراسة ثري بالتراث التاريخي العريق كالكهوف العجيبة والمغارات والرسوم على الصخور، التي تعود إلى عهود ما قبل التاريخ. هذه الإمكانيات المتاحة من الممكن إدراكها بسهولة، فهي القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات المحلية أو الدولية المباشرة، وهي القطاع الذي يمكن أن يسهم في تطوير القطاعات الأخرى لكون هذا الأخير (قطاع السياحة)، يحتل مكانة مرموقة من بين القطاعات الأخرى، إذا أريد أن تكون للسياحة الترويحية مكانتها اللائقة في حقل الدراسة بصفة خاصة وولاية جيجل بصفة عامة، فإن الطريق المؤدية إليها لا يزال في بدايته، ومع ذلك فالوصول إلى الهدف ليس مستحيلا إذا تكاثفت الجهود واستمرت.

وبالرغم من الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة لهذا القطاع؛ من خلال الاستراتيجية المسطرة ضمن القانون رقم232/88 المؤرخ في1988/11/05الذي حدد فيه مناطق التوسع السياحي في ولاية جيجل19 منطقة، تم جردها بصفة رسمية، لكن نجد في الواقع لم يتبق إلا القليل منها، حيث تم فقدان عدد كبير من هذه المناطق لعقارها السياحي، مما أدى بالمصالح الولائية سنة 2010 إلى اقتراح إلغاء08 مناطق للتوسع السياحي لأنه لم يبق منها إلا الاسم فقط، كما تم اقتراح 03 مناطق توسع سياحي لإعادة النظر في المساحة، لأن الجزء الأكبر من أراضي مناطق التوسع السياحي أنتهكت، إلى درجة أن 10 مناطق منها أصبحت غير صالحة لإقامة مشاريع الاستثمارية، بعدما غزتها البناءات الفوضوية والاستغلال العشوائي للأراضي، وتحويل بعضها إلى منشآت قاعدية ومرافق عمومية...إلخ.

وخلاصة القول أن واقع المرافق الترويحية والسياحية والمشاريع الاستثمارية والتنموية في ولاية جيجل بصفة عامة ماتزال بحاجة إلى بعض المرافق الخدمية الهامة على سبيل المثال الفندقة والاطعام، المقاهي والحدائق والمنتزهات...إلخ، واستكمال المشاريع التي هي قيد الدراسة والمشاريع طور الإنجاز؛ هذه المشاريع التي تمس احتياجات وتطلعات السكان المحليين والوافدين على المنطقة، ومن جهة أخرى إبراز أوجه الضعف والقصور في مختلف الرؤى لدى بعض الجهات من أجل تحقيق التنمية الشاملة وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؛ وذلك من خلال استحداث مواقع استثمارية جديدة تتعلق بالاستثمار السياحي والتجاري المتنوع الذي لا يؤثر على البيئة(الاستغلال العقلاني).

10- قائمة المراجع:

1- مصطفى يوسف كافي: صناعة السياحة كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، دار الفرات- نينار للنشر والتوزيع، مصر،2006،ص-ص 106-107.

2- مصطفى عبد القادر: دور الإعلان في التسويق السياحي، ط 01 ، الحواسب الجامعية للندوات ، بيروت، الأردن، 2003،ص 197.

3- علي لطفي: التنمية السياحية في مصر، المؤتمر الدولي الثالث حول الجوانب القانونية لصناعة السياحة، دبي، الإمارات، 2006، ص-ص 3-5.

4- أحمد الجلاد: السياحة المتواصلة البيئية، الطبعة01، عالم الكتاب، مصر، 2002، ص43.

5- صلاح الدين خربوطلي: السياحة المستدامة، سلسلة دار الرضا، دمشق، سوريا، 2004، ص130 .

6- عبد الوهاب صلاح الدين: التنمية السياحية، ط 01، مطبعة زهران، القاهرة، مصر، 1991 ،ص18.

7- صلاح الدين خربوطلي: المرجع السابق،ص132.

8- عبد الوهاب صلاح الدين: المرجع السابق،ص20.

9- François Vellas: Économie et politique du tourisme international ,Economica , Paris , 2002 , P 190.

10 -emily mclntyre: ethical implications of tourism in developing countries. September26. 2006.tren 3.p 12.

11 -emily mclntyre:op cit. p12.

12- أحمد الجلاد: المرجع السابق، ص-ص 45-46.

13- نبيل دبور: مشاكل وأفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنطقة المؤتمر الإسلامي مع الإشارة إلى السياحة البيئية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص15.

14- هيثم ناعس: أهمية قطاع النقل والسياحة ودورهما في استثمار الموارد البشرية والاقتصادية وتنميتها في مدينة دمشق، المجلد26، العدد1و2، مجلة جامعة دمشق، 2009.، ص-ص 607-610.

15- نبيل دبور: المرجع السابق، ص15.

16- نسيبة سماعيني: دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، اشراف كربالي بغداد، كلية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص120.

17- نسيبة سماعيني: المرجع السابق، ص118.

18- هيثم ناعس: المرجع السابق، ص-ص606-607.

19- نسيبة سماعيني: المرجع السابق، ص118.

20- هيثم ناعس: المرجع السابق، ص-ص610-611.

21- نسيبة سماعيني: المرجع السابق، ص119.

22- هيثم ناعس: المرجع السابق، ص-ص611-613.

23- سوسن مربعي: التنمية البشرية في الجزائر الواقع والآفاق، مذكرة ماحستير في علوم التسيير، اشراف عبد الفتاح بوخمخم، جامعة قسنطينة، الجزائر،2013، ص32.

24- نسيبة سماعيني: المرجع السابق، ص119.

25- رقية ملاحي: أثار السياحة البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد05، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2013، ص95.

(رهانات الجامعة كأداة لترسيخ قيم المواطنة من خلال فلسفة السلم والمصالحة الوطنية)

د/ إدريس عطية، جامعة تبسة

الملخص:

تستهدف هذه الورقة التعرض لدراسة أهمية السلم والمصالحة الوطنية في حياة المجتمعات والشعوب، فالدراسة تستهدف كشف طبيعة العلاقة الرابطة بين السلم والمصالحة الوطنية والمواطنة كمفهوم نحتاج لتجسيده على أرض الواقع فهو قيمة تخضع إلى عدة مؤشرات تحدد شدة وقوة العلاقة بين الفرد المواطن والدولة، فاستراتيجية السلم والمصالحة الوطنية تسعى إلى ترسيخ قيم المواطنة الايجابية من خلال غرس ثقافة التصالح وفلسفة تدبير الشأن العام وبناء هوية قوامها العدالة والبناء الوطني واحترام حقوق الإنسان وتفعيل منطق المسؤولية بالجزاء وتعزيز الوحدة الوطنية في جوء من الشفافية والمصداقية، وتعالج الورقة الموضوع في النقاط التالية:

1. المحددات الايتومولوجية للسلم والمصالحة الوطنية ؛
2. إيجاد مضامين المواطنة في السلم والمصالحة الوطنية ؛
3. رهنات الجامعة كأداة لترسيخ قيم المواطنة من أجل السلم والمصالحة .

كلمات مفتاحية: السلم،المصالحةالوطنية،المواطنة،الاستقرار،الأمن،القيم.

Abstract:

The paper is to explore the importance of peace and national reconciliation in the lives of societies and peoples. The study seeks to uncover the nature of the relationship between peace, national reconciliation and citizenship as a concept that we need to reflect on the ground. Seeks to consolidate the values of positive citizenship by instilling a culture of reconciliation and the philosophy of managing public affairs and building an identity based on justice, national construction and respect for human rights and activating the logic of responsibility by the penalty and the promotion of national unity in a transparent and The credibility, the paper addresses the topic in the following points:

.1Ethomological determinants of peace and national reconciliation;

.2Creating the contents of citizenship in peace and national reconciliation;

.3Pledge the university as a tool to consolidate the values of citizenship for peace and reconciliation.

Keywords : peace, national reconciliation, citizenship, stability, security, values.

مقدمة:

تبرز أهمية استراتيجية السلم والمصالحة الوطنية في تكريس قيم المواطنة، في ظل المتغيرات المتلاحقة وفي إطار ما تفرضه التجليات الراهنة لظاهرة العولمة، حيث أصبحت للممارسة الديمقراطية موقعا أساسيا في استراتيجيات وسياسات الدول المتقدمة، وهو ما يجب أن يؤخذ به أيضا في الدول النامية التي تستهدف التحديث وإعادة البناء بما يتوافق مع متطلبات العصر وبما يضعها على خريطة العالم كدول قوية ومؤثرة وفاعلة.

ومن ثم يتجسد للاستراتيجية السلم والمصالحة الوطنية بأنماطها المختلفة التقليدية منها والحديثة، عبر كافة مستويات الممارسات السياسية والأمنية من أجل تحقيق مواطنة صالحة وإيجابية في الدول التي تسعى للحاق بركب الدول المتقدمة، وتحقيق مقومات التنمية الشاملة التي تهتم بالتنمية المواطنية (المدنية أو الحضرية)، التي تعنى بكافة أفراد المجتمع من حيث تعليمهم المهارات الجديدة وتهيئتهم لقبول الأفكار المستحدثة مما يمكنها ويمكنهم من الانفتاح والاستفادة من الغير دون الانصهار أو الذوبان فيه، وتكوين الاتجاهات التي تستلزمها عملية التحديث، وبناء الدولة العصرية، والتنمية الذاتية لشعوبها، والتي تمثل نقطة البداية السليمة لتحديث أي مجتمع.

ويتطلب ذلك تكاثف وتكامل كافة المؤسسات المعنية بالتنشئة السياسية والتعليم والتكوين الثقافي والترفيه الراقي المفيد، للدفع بضرورة ترسيخ مجموعة من القيم والأفكار والسلوكيات الايجابية، ومنها على سبيل المثال: المواطنة والمشاركة والانتماء والحرية المسؤولة؛ والتي تعد نتاج البيئة المحيطة بها وفي سياقاتها المختلفة (التاريخية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية)، آخذين في الاعتبار أنه بين إحساس الفرد بالاهتمام والرغبة في المشاركة من جانب، وبين شعوره بالمسئولية من جانب أخر تغرس فكرة المواطنة.

وبما أن الوعي بالمواطنة هو نقطة البدء تظل المواطنة كقيمة عليا مرتبطة ومرهونة بقدرة البناء السياسي على الاستجابة للبناء الاجتماعي .الاقتصادي، ومن ثم يتوافر للفرد القدرة على ممارستها والعمل على تنميتها وتطويرها أيضا. وعلى هذا الأساس نطرح المشكلة البحثية التالية:

كيف يتحدد دور الجامعة كأداة لترسيخ قيم المواطنة من أجل السلم والمصالحة الوطنية؟

أولا: المحددات البنيوية للسلم والمصالحة الوطنية:

بداية لابد من التأكيد على أهمية شبكة المفاهيم حيث تعد جزءا من المنهج وأداة له، كما أن استخدام مفاهيم في دراسةالظواهر السياسة، دون إدراك أبعادها ومصادرها، وذلك بسبب غياب المفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة، يعد تقصيرا علميا، خاصة إذا علمنا أن مفاهيم مثل السلم، السلام، المصالحة، العدالة، مفاهيم مشتقة من منبع مفاهيمي واحد من جهة، غير أن الاختلاف يكمن في التلقائية واللاإرادية ومعيار المنطقية فيما بينها من جهة أخرى[53].

فالسلم Paix[54]هو حاجة فطرية لكل إنسانٍ على وجه الأرض؛ لأنها الحالة الطبيعية للحياة التي يعيشها الناس بتآلفٍ وانسجامٍ ومودةٍ وهدوء، ولا يتصوّر الانسان نفسه إلا جزءاً من أمةٍ تعيش في حالةٍ من الإخاء بين مواطنيها وبين الأمم الأخرى، فالنفس البشرية تنبذ الكراهية والعداوة والحقد لأنّها أمورٌ معاكسة للفطرة، كما أن السلم يرمز إلى استخدام لغة الحوار والتفاهم بين الأفراد لا أن يتمّ فرض الآراء بالإكراه والإجبار.

يأتي السلم [55]بمفهومه الإيجابي معاكساً لمفهوم الحرب والتي تشمل الدمار والخراب وتحطيم الأفراد والمجتمعات فتعم الكراهية ولا ترقى الأمم بل تتخلف وتظل في أسفل سلم الحضارات، فالسلم شرط وأساسٌ لقيام مجتمعاتٍ قويةٍ ومتماسكةٍ وقابلةٍ للنموّ والتطور والصحة النفسية، فهي تكون قادرةً على الإبداع والإنجاز والإنتاج.

---

(53) محمد خنوش،"**التغير السياسي في إفريقيا**،" مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول " التغير السياسي في ظل الراهن الدولي: الرهانات والتحديات، (جامعة المسيلة: قسم العلوم السياسية، يومي16 و17 أفريل 2013).

(54)السلم والسلام في اللغة أسماء مشتقّة من فعل سلِم

(55)السلم من وجهة نظر الإسلام، إذ يجدر بالذكر أنّ الإسلام أكد على أهمية السلام في سعيه لإقامة مجتمعٍ راقٍ ومستقرٍ يشعر أفراده بالأمان والطمأنينة والسكينة في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة، فقد جاء في القرآن الكريم " **وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله**"، كما أنّ تحية الإسلام وهي "السلام عليكم" تعد من أكبر الدلائل على أنّ الإسلام دين السلام، ولم يدعُ للحرب قط إلا لإعادة حقٍ أو إعلاء شأنٍ أو نصراً للدين والضعفاء، وحتى في حالة الحرب فقد التزم المقاتلون المسلمون بأسلوبٍ خَلوقٍ في حربهم فلم يقتلوا شيخاً ولا طفلاً ولا امرأةً ولم يقطعوا شجرةً ولم يهدموا معبداً على الرغم من أنّ شعائر تخص ديناً آخر غير الإسلام تقام فيه.

وأخذ السلم العديد من الأنواع؛ كالسلم السياسي وهو الذي ينبذ الحروب والصراعات المدمرة فتعيش الأمة نفسها والأمم الأخرى في حالةٍ من الأمان على الأرواح والممتلكات، والسلم الاجتماعي بين الأفراد داخل المجتمع نفسه، والسلم البيئي الذي يعني صيانة البيئة ومواردها الطبيعية ثرواتها[56].

ولعل أهم انواع السلم هو السلم الداخلي للإنسان فيكون شخصاً متصالحاً مع ذاته محباً لنفسه وللحياة والناس، وترمز الحمامة البيضاء وغصن الزيتون للسلام عالمياً، كما أُسست منظماتٌ وهيئاتٌ دوليةٌ لحفظ السلام بعد الحروب العالمية المدمرة كالحربين العالميتين الأولى والثانية في أعوام 1914 و1939 مثل هيئة الأمم وعصبة الأمم [57]، فليس هناك أسوأ من فقدان السلم،لأنّ ذلك يعني الانشغال في قضايا أساسيّة لوجود الكائن الحي،وهي بذلك توجه طاقاته إلى غير التطور والازدهار،وتستهلك من حياته و تخرّب عيشته ،لذا فالتوافق والتكيف مع البيئة مهم جداً في التمهيد لبسط السلام، وكل دين من الأديان تحدث عن السلام لأهميته وقوة تأثيره على حياةالشعوب.

وما يمكن قوله أن السلمغاية إنسانية لا تخضع للتقادم، وإنما تتهددها الندرة.

أما فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية التي تعد كإجراء أساسي للعدالة الانتقالية، إذ تُشير العدالة الانتقالية[58]إلى مجموعة التدابير القضائيةوغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ماورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتتضمّن هذه التدابير الملاحقات القضائية،ولجان الحقيقة،وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوّعةمن إصلاح المؤسسات.

العدالة الانتقالية متجذرة في المساءلة وجبر ضرر الضحايا وتعترف بكرامتهم كمواطنين وكبشر. تجاهل الانتهاكات الواسعة قد يكون مَهْرَبا سهلا ولكنه يدمر القيم التي يُبنى عليها أي مجتمع لائق. تسأل العدالة الانتقالية أصعب الأسئلة التي يُمكن تصورها حول القانون والسياسة. عن طريق وضع الضحايا وكرامتهم في المقدمة، تشير العدالة الانتقالية إلى الطريق قُدماً لتجديد الالتزام بجعل المواطنين العاديين على يقين بالأمان في بلدانهم – في مأمن من تجاوزات سلطاتهم وتحت حماية فعالة من أي انتهاكات من قبل الآخرين. فالعدالة الانتقالية ليست طريقة لإصلاح كلما هو خطأ في المجتمع ،وربما تساعد العدالة الانتقالية النضالات المجتمعية والسياسية طويلة المدى من أجل تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص،ولكن لاتحل محلها، فهي ليست نوعا خاصاً من العدالة مثلا لعدالةالتصالحية أوالعدالة التوزيعية أوالعدالةالجزائية،ولكنها تطبيق لسياسةحقوق الإنسان في ظروف معينة، كما أنها ليست عدالة "لينة" بل هي محاولة لتوفير أكثر العدالة ممكنة في ظل الظروف السياسية في ذلك الوقت.

من هنا يبدأ التفكير الفعلي في موضوع العدالة الإنتقالية [59]ذو التجارب الإنسانية الحديثة والناجحة في معظمها, فالحفاظ على قيم العدالة والتضامن الاجتماعي وتعويض الضحايا وكشف الحقيقة الكاملة والحفاظ على، فلا يجب أن تكون العدالة في مراحل ما بعد الصراع إلى عدالة انتقالية لا انتقامية بحيث تغرق في التشفي ولا انتقائية بحيثت ستفيد منها فئات معينة دون غيرها[60].كلمة المصالحة لها معاني قانونية والتي تعني العدالة الانتقالية في شكلها ومضمونها بالكامل فالهدف الاستراتيجي لنهج العدالة الانتقالية هنا يتلخَّص في الانتقال إلى مجتمع تسُود فيها العدالة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتتوفر فيه ضمانات تحُول دون تكرارت الانتهاكات أو غيرها، ولكي يتحقق ذلك ينبغي توفر خطة متكاملة محددة بفترات زمنية واضحة على أن تبدأ الممارسةالعملية

---

[56]charles webel , johan galtung (2007), **Handbook of Peace and Conflict Studies**, Page 7.

[57] Diaku Dianzenza Kunsikila ،**"Peace: Who Needs it And How is it Possible in The Society"**، Central Africa Conflict Prevention Association (CACOPA).

[58] في تسعينات القرن الفائت، صاغ عدد من الأكاديميين لأمريكيين هذا المصطلح لوصف الطرق المختلفة التي عالجت بها البلدان مشاكل وصولاً نظمة جديدة إلى السلطة

[59] تعرف العدالة الانتقالية بأنها مجموعة الأساليب والأليات التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق العدالة في فترة زمنية محددة تنتقل فيها الجماعات من فترة الصراعات إلى الاستقرار..

[60]David Bloonfield,Teresa Barnes and Luc Huyse , **Reconciliation After Violent Conflicts** Stockholm :Information Unit,2003,pp.23-25.